



دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع: السؤال المُقدّم من النائب السيد إلياس حنكش حول صيانة الطرقات والسلامة المرورية.

المرجع: إيداع رئاسة مجلس النواب رقم ١٨٣/س تاريخ ٢٠٢٢/٩/٧ ومرفقاته.

جواباً على السؤال المُقدّم من النائب السيد إلياس حنكش حول صيانة الطرقات والسلامة المرورية،

تُبدى بدايةً أنّ الحكومة تُضع "السلامة المرورية" في سُلّم أولوياتها، وقد أدرجت هذا الموضوع في بيانها الوزاري وتعهّدت العمل على تطبيق القوانين الخاصة بالسلامة المرورية وعلى تحمّل مسؤوليتها بالكامل في تأمين سلامة مواطنيها وحفظهم من كلّ أذى، وهي تسعى جاهدة لتعزيز السلامة والحدّ من حوادث السير والتخفيف من نتائجها السلبية من خلال تكثيف التنسيق بين مختلف الجهات المعنية والتشدد في ضبط المخالفات،

وإنّه، وبُغية الإحاطة الشاملة بالسؤال المطروح، يُفيد السيد وزير الداخلية والبلديات بأنّه وبالنظر لأهمية الموضوع، فإنّ مشروع خطة الوزارة لأعوام ٢٠٢٥ - ٢٠٢٧، يستند على عدد من الركائز الأساسية، من ضمنها السير والسلامة المرورية، وإنّه ومنذ صدور قانون السير، إنّ المجلس الوطني للسلامة المرورية الإجراءات والتدابير المتاحة، لتأمين تنفيذه من خلال وضع النصوص التنظيمية اللازمة لعمله، وصياغة بعض نصوصه التطبيقية فضلاً عن وضع استراتيجية وطنية متكاملة للإعلام والتوعية على السلامة المرورية، والموافقة على وثيقة تتضمن خطط عمل مفصلة تهدف إلى تأمين إنسيابية حركة المرور لا سيّما ضمن نطاق بيروت الكبرى،

كما أنّ المجلس بصدد إعداد مخطط توجيهي شامل للسلامة المروريّة، يُعالج مُختلف أبعادها، ويقضي بإنشاء مكاتب للسلامة المرورية على صعيد المحافظات مع مسؤوليّات تنفيذيّة واسعة.

وبصفته رئيساً للجنة الوطنية للسلامة المرورية، يُفيد السيد الوزير بأنّه، عقد اجتماعات للتداول في الأولويات الواجب العمل عليها لتعزيز السلامة المروريّة، بما يشمل حوادث السير ومشكلات البنية التحتيّة للطرق، وقد أصدرت اللجنة عدداً من القرارات التي تهدف الى تعزيز التنسيق بين الجهات المعنية بالسلامة المروريّة عبر تبادل البيانات، تفعيل البنى التحتيّة المروريّة، وإنشاء لجان ومجموعات عمل مُتخصصة لمعالجة القضايا ذات الأولويّة مثل الدراجات الناريّة، الشاحنات، ومُخالفات السلامة العامة، كما تمّ التأكيد على أهمية إدماج مُتطلّبات السلامة المروريّة في مشاريع وزارة الأشغال العامة والنقل، واستكمال برامج التعليم والتدريب الخاصة بقيادة الدراجات الآليّة، ورفع التوصيات اللازمة للمجلس الوطني للسلامة المرورية لاعتمادها وتنفيذها، وسيُصار الى متابعة النتائج المُحقّقة بشكلٍ دوريّ من خلال تقييم الإجراءات المُعتمدة والنتائج المُنجزة من قبل أعضاء اللجنة، كلّ ضمن نطاق صلاحيّاته.

وأنه تمّ التطرّق الى موضوع السلامة المروريّة خلال زيارته كلّ من المديرية العامة لقوى الامن الداخلي وقيادة وحدة شرطة بيروت، لمتابعة الإجراءات المُتخذة في هذا المجال، بما في ذلك ضبط مُخالفات السير، تنظيم حركة المرور، منع التجاوزات، وسيُصار الى متابعة النتائج المُحقّقة في هذا السياق عن كثب، وإصدار التوجيهات المناسبة عند الاقتضاء،

من جهته، يُفيد السيد وزير الأشغال العامة والنقل بأنّ الوزارة كانت ولا تزال تقوم بإجراء الدّراسات والتّصاميم وإعداد ملفات التّزيم الخاصّة بها ضمن اعتمادات الموازنة العامة، آخذة بعين الاعتبار مُتطلّبات السلامة العامة والمروريّة، كما تتعاون مع شركات استشارية كبرى لإعداد دراسات متكاملة لملفات خاصة بأعمال صيانة الطرق الدوليّة. إلّا أنّ تنفيذ هذه الأشغال يبقى مرهوناً بعدّة عوامل، منها المهل القانونية الإلزامية، والأحوال المناخية، والمستجدات الأمنية في البلاد، فضلاً عن الروتين الإداري والشغور الوظيفي وغيرها من العوامل.

كما أنّ خطة الوزارة تشمل تنفيذ الأشغال اللازمة على جميع الطرق المصنّفة الممتدة على كامل الأراضي اللبنانيّة، من دون أي تمييز أو تفرقة، فضلاً عن تنفيذ الأشغال المتعلقة بالطرق الداخلية التي تدخل ضمن نطاق مسؤوليات وصلاحيّات البلديات،

أما في ما يتعلّق بحوادث السير، فإنّ الأجهزة المختصة في الوزارة هي على تنسيقٍ مُستمرّ مع مفارز السير المنتشرة على امتداد الطرقات، والتي تتولّى، بدورها، تحديد المواقع والنقاط التي تشهد مُعدّلات مُرتفعة من حوادث السير، والمعروفة بـ"النقاط السوداء"،

وتجدر الإشارة إلى أنّ الوزارة بصدد استكمال إجراءات تلزيم دراسة هذه النقاط السوداء لإحدى الشركات الاستشارية المُتخصّصة، على أن يُصار لاحقاً إلى تنفيذ الأشغال المطلوبة لمعالجة هذه المواقع وتعزيز شروط السلامة المروريّة فيها بما يُسهم في الحدّ من حوادث السير على الطرقات وتخفيف مخاطرهما.

رئيس مجلس الوزراء


د. نواف سلام